Distr.: General
2 December 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية
الدورة الرابعة
جنيف، 25-27 كانون الثاني/يناير 2021
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت
اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً- جدول الأعمال المؤقت

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- معالجة المسائل البنيوية: تعزيز اتساق وتماسك السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف.

4- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

5- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته الرابعة.

ثانياً- الشروح

البند 1
انتخاب أعضاء المكتب

1- وفقاً للممارسة المتبعة، يُقترح أن ينتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية رئيساً ونائباً للرئيس - مقرراً.

الرجاء إعادة الاستعمال

البند 2
إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

2- قد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية إقرار جدول الأعمال المؤقت الوارد في الفصل الأول أعلاه.

3- ويُقترح تخصيص الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، التي ستبدأ في الساعة 11/00 من يوم الاثنين 25 كانون الثاني/يناير 2021، لتناول المسائل الإجرائية (البندان 1 و2 من جدول الأعمال المؤقت) والإدلاء ببيانات استهلالية. وستنظر الجلسة العامة الختامية، التي ستُعقد يوم الأربعاء 27 كانون الثاني/يناير 2021، في اعتماد تقرير الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي إلى مجلس التجارة والتنمية وجدول الأعمال المؤقت لدورته الخامسة (البندان 4 و5)، المقرر مبدئياً عقدها في الربع الأخير من عام 2021، حسبما هو منصوص عليه في اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي (انظر TD/B(S-XXXI)/2، المرفق الرابع، الفصل الثاني، الفقرة 6).

4- وستخصَّص الجلسات المتبقية لإجراء مناقشات موضوعية بشأن المسائل التي تندرج في إطار البند 3 من جدول الأعمال.

الوثائق

TD/B/EFD/4/1 جدول الأعمال المؤقت وشروحه

البند 3
معالجة المسائل البنيوية: تعزيز اتساق وتماسك السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف

5- اتفقت الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية على أن مناقشات الدورة الرابعة ينبغي أن تنظر في الموضوع التالي: معالجة المسائل البنيوية - تعزيز اتساق وتماسك السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف.

6- ويتوافق هذا الموضوع مع مجال العمل واو من جدول أعمال أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والقسم الثاني-واو-1-5 من تقارير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وأشار برنامج عمل أديس أبابا إلى أن توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي اعتُمِد في عام 2002، شدد على أهمية مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التنمية وأهمية التماسك والاتساق بين النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية دعماً للتنمية[(1)]. واستند مجال العمل واو إلى توافق آراء مونتيري الذي ركز على المسائل البنيوية للهياكل المالية والتجارية الدولية بهدف تشجيع نظام تجاري دولي موات للتنمية، وضمان إمكانية الحصول على تكنولوجيا معقولة التكلفة للتحول الهيكلي والحد من أوجه الضعف المرتبطة بالاعتبارات المالية والديون في البلدان النامية. وكان ذلك يقوم على الاعتراف الواسع النطاق بأن الدوافع الرئيسية للتنمية ومحدِّدات حيِّز السياسات الوطنية تتسم بشكل متزايد بكونها عالمية أو نظامية في طبيعتها، وأن هذا هو الحال بصفة خاصة فيما يخص المسائل المتصلة بتمويل التنمية في اقتصاد عالمي أكثر اعتماداً على الجانب المالي. ولاحظت الدول أنه "منذ انعقاد مؤتمر مونتيري، أصبحنا أكثر وعيا بالحاجة إلى مراعاة

(1) A/RES/69/313، الفقرة 103.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية [و]إلى تعزيز اتساق السياسات عبر الأبعاد الثلاثة كافة للتنمية المستدامة"[(2)]. وبالإضافة إلى استمرار عدم الاستقرار المالي، بما في ذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية في الفترة 2009/2008، شهدت العولمة المفرطة التي قادتها الأوساط المالية تحولاً كبيراً في قوة المساومة من عمالة خاضعة إلى حد بعيد للضوابط الوطنية إلى رأس مال سائب، مما غذى زيادة التفاوت في الدخل والثروة في أجزاء كثيرة من العالم، فضلاً عن إضعاف هياكل الإدارة الاقتصادية العالمية، مثلاً من خلال انتشار معاهدات الاستثمار الثنائية والاتفاقات التجارية الثنائية أو الإقليمية. وفي البلدان النامية على وجه الخصوص، تقلص حيز السياسات الوطنية لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستويات المحلية، في حين أن فعالية نظام متعدد الأطراف ومتجزئ على نحو متزايد في تصميم وتنفيذ استجابات جماعية متماسكة في مجال السياسات العامة وفي الارتقاء بتمويل التحول الهيكلي نحو خضرنة الاقتصاد العالمي وتيسير تنمية شاملة تلحق بالركب كانت محدودة. وقد أصبح ذلك واضحاً بشكل خاص في سياق الجائحة المستمرة، وارتفع حجم وعدد الدعوات إلى بذل جهود مضاعفة لتحسين تنسيق السياسات الدولية واتساقها، بما في ذلك من خلال إصلاحات مؤسسية ذات صلة.

7- وستناقش الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية هذه المسائل والمسائل ذات الصلة، استناداً إلى الأسئلة التوجيهية المتفق عليها التالية لهذه الدورة:

(أ) ما هي الإصلاحات المؤسساتية والتحسينات في مجال تنسيق السياسات واتساقها التي يمكن من خلالها التصدي للفجوات التنظيمية واختلال الحوافز في النظام المالي من أجل زيادة الاستقرار المالي تحقيقاً للتنمية والازدهار الاقتصادي العالمي على المدى الطويل؟

(ب) كيف يمكن النهوض بفعالية بدور الأمم المتحدة في الرفع من مستوى تمويل التنمية وتعزيز شبكة الأمان المالي الدولية؟

(ج) ما هي أفضل الأدوات والآليات السياساتية، على الصعيد الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف، التي من شأنها أن تساعد على الحد من التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية وعلى النهوض بنظام تجاري واستثماري ملائم للتنمية يُيسِّر تعبئة الموارد المالية المحلية في البلدان النامية؟

(د) كيف يمكن إسماع صوت البلدان النامية وتعزيز وتوسيع نطاق مشاركتها في صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية؟

الوثائق

TD/B/EFD/4/2 معالجة المسائل البنيوية: تعزيز اتساق وتماسك السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف

البند 4
جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

8- من المتوقع أن يوافق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، بصفته الهيئة التحضيرية للدورة الخامسة، على جدول الأعمال المؤقت لدورته المقبلة، التي ينبغي أن ينبثق بندها الموضوعي من المناقشات التي تجري في إطار البند 3.

(2) المرجع نفسه.

البند 5
اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته الرابعة

9- سيجري، تحت إشراف رئيس الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، إعداد تقرير عن الاجتماع وتقديمه إلى مجلس التجارة والتنمية. وقد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي أن يأذن لنائب الرئيس – المقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام دورته الرابعة.

يرجى من الخبراء تقديم مساهمات خطية تتعلق بالبند 3 من جدول الأعمال إلى أمانة الأونكتاد في أقرب وقت ممكن. ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة كريستين فيتزباتريك (kristine.fitzpatrick@unctad.org)، موظفة الشؤون الاقتصادية، فرع الديون وتمويل التنمية، شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، الأونكتاد.